



عمان: الخميس ٥ رمضان سنة ١٤٢٧هـ. الموافق ٢٨ أيلول سنة ٢٠٠٦م

رقم العدد: ٤٧٨٤

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة الداخلية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٥

هكذا من الأصل



الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/ مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٧٨٤ **** الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٨

قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ٢٠٠٦

نظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٦

نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية

للسنة المالية ٢٠٠٦

محكمة العدل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره
واضافته الى قوانين الدولة:-

قانون رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٦

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٦

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٠٦)
ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانونا
واحدا ويعمل به من تاريخ نفاذ القانون الاصلي .

المادة ٢-١- يضاف الى الايرادات المحلية المدرجة في المادة (١/١/٢) من القانون الاصلي
مبلغ (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار .

ب- يضاف الى المنح المدرجة في المادة (١/٢) (ب) من القانون الاصلي مبلغ
(١٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار .

ج- يضاف الى النفقات المدرجة في المادة (١/٢/٢) من القانون الاصلي وفي
الجدول رقم (٣) وفصول النفقات العامة الملحقه بالقانون المذكور مبلغ
(٥٦٤,٨٠٠,٠٠٠) دينار ، وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٣) وجداول
وفصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

د- يضاف الى النفقات المدرجة في المادة (٢/٢) (ب) من القانون الاصلي وفي
الجدول رقم (٣) وفصول النفقات العامة الملحقه بالقانون المذكور مبلغ
(٢٥,٢٠٠,٠٠٠) دينار ، وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٣) وجداول وفصول
النفقات الملحقه بهذا القانون .

هـ- يضاف الى العجز المقدر في هذا الملحق في المادة (٣/٢) من القانون الاصلي
مبلغ (٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار .

المادة ٣- تقدر مصادر التمويل في هذا الملحق بمبلغ (٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار ويستخدم
هذا المبلغ لتغطية العجز المقدر بالملحق .

٢٠٠٦/٩/١٢

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة	وزير الطاقة والثروة المدنية المهندس عزمي خريسات	وزير العدل الدكتور عبد الشخانة
وزير البيئة المهندس خالد الإبراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير الصناعة والتجارة شريف الزعبي	
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير تطوير القطاع العام سالم الخزاعلة	وزير المعمل باسم السالم
وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري اربيدات	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويبي	وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي	وزير السياحة والآثار مخير نصار	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	

مكتبة مجلس الاعيان

جدول رقم (2)
إجمالي الإيرادات المقدرة لملاحق الموازنة للسنة المالية 2006

(بالآلاف دينار)

رقمها	الفصل	مقدر 2006
	الإيرادات المحلية	200000
	الإيرادات الضريبية	120000
1	ضريبة الدخل	80000
2	الضرائب الجمركية	10000
3	الضريبة العامة على المبيعات	30000
-	الإيرادات غير الضريبية	80000
5	الرخص	5000
6	الرسوم	15000
7	الإيرادات من المؤسسات	55000
9	الإيرادات المختلفة	5000
10	المنح المالية	145000
	مجموع الإيرادات	345000

جدول رقم (1)
خلاصة ملحق قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2006

(بالآلاف دينار)

الموازنة الجارية			
1- النفقات الجارية		1- الإيرادات المحلية	
أ. الجهاز المدني	13000	أ. الإيرادات الضريبية	120000
ب. الجهاز العسكري	77000	ب. الإيرادات غير الضريبية	80000
ج. النفقات الأخرى	474800		
مجموع النفقات الجارية	564800	مجموع الإيرادات المحلية	200000
2- النفقات الرأسمالية		2- المنح	
	25200	مجموع الإيرادات العامة	145000
مجموع النفقات العامة	590000	عجز الموازنة	345000
المجموع	590000	المجموع	245000
موازنة التمويل		المصادر	
الإستخدامات		ج. قروض دولية	
عجز الموازنة المتوقع	245000	المجموع	245000
المجموع	245000		

محكمة النقض

الإيرادات العامة

(بالآلاف دينار)

رقم الفصل	رقم المادة	البيان	مقدّر 2006
		الإيرادات المحلية	
		الإيرادات الضريبية	120000
1		ضريبة الدخل	
	1	الشركات المساهمة	65000
	2	الأفراد	15000
		مجموع الفصل	80000
2		الضرائب الجمركية	
	1	الرسوم الجمركية	10000
	2	الغرامات والمصادرات الجمركية	-
		مجموع الفصل	10000
3		الضريبة العامة على المبيعات	
	1	ضريبة المبيعات على السلع المستوردة	15000
	2	ضريبة المبيعات على سلع محلية	12000
	3	ضريبة المبيعات على الخدمات	3000
		مجموع الفصل	30000
		مجموع الإيرادات الضريبية	120000
5		الرخص	
	2	رخص تسجيل المركبات	5000
		مجموع الفصل	5000
6		الرسوم	
	10	رسوم تسجيل الشركات	3000
	12	رسوم تصاريح العمل	12000
		مجموع الفصل	15000
7		الإيرادات من المؤسسات	
	5	حصة الفزينة من أرباح شركة الاتصالات الأردنية	35000
	6	إيرادات مؤسسات أخرى	20000
		مجموع الفصل	55000
9		الإيرادات المختلفة	
	11	أخرى	5000
		مجموع الفصل	5000
		مجموع الإيرادات غير الضريبية	80000
		مجموع الإيرادات المحلية	200000
11		المنح المالية	
	2	منح أمريكية	35000
	4	منح أخرى	110000
		مجموع الفصل	145000
		مجموع الإيرادات	345000

هكذا من الأصل

جدول رقم (3)

إجمالي النفقات المقدرة لملحق الموازنة للسنة المالية 2006

(بالآلاف دينار)

مجموع الفصل	النفقات			الفصل رقمه	الخدمات
	الجارية	خزينة	قروض		
			منح	عنوانه	
50000	-	-	-	11- وزارة الدفاع	الدفاع والأمن والنظام الداخلي
25000	-	-	-	23- وزارة الداخلية/الأمن العام	
2000	-	-	-	24- وزارة الداخلية/الدفاع المدني	
478000	-	-	3200	41- وزارة المالية	الإدارة المالية
5000	-	-	-	وزارة المالية / دافرة	
	5000	-	-	48- ضريبة الدخل والمبيعات	
20000	-	-	12000	71- وزارة التربية والتعليم	الخدمات الاجتماعية
10000	-	-	10000	73- وزارة الصحة	
590000	-	-	25200	المجموع	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادتين (١٢٠، ٣١) من الدستور
والمادة (١١) من قانون الموازنة العامة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٦
نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية
للسنة المالية ٢٠٠٦
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية
للسنة المالية ٢٠٠٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١/١/٢٠٠٦ .

المادة ٢- تحدد تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية وعدد الوظائف الدائمة
ودرجاتها والوظائف بعقود، المرصودة مخصصاتها تحت المواد
(١٠١، ١٠٢، ١٠٣) من قانون الموازنة العامة، ومسميات هذه
الوظائف ومجموعاتها وفئاتها، ورواتب الوظائف بعقود حسب ما
هو مبين في الجداول الملحق بهذا النظام والتي تعتبر جزء منه.

المادة ٣- ١- يتم تعيين الموظفين الدائمين غير المصنفين على الوظائف
الشاغرة أو المحدثّة على مخصصات المادة (١٠٢) من قانون
الموازنة العامة، وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به،
وحسب أسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين المعتمدة.

ب - يجوز تعيين الموظفين الدائمين غير المصنفين على
مخصصات الوظائف الشاغرة ضمن المادة (١٠١) من قانون
الموازنة العامة، على أن يصار إلى تعديل أوضاعهم إلى المادة
(١٠٢) في جدول تشكيلات الوظائف للعام الذي يليه.

ج - يتم تعيين الموظفين بعقود شاملة لجميع العلاوات على
الوظائف الشاغرة أو المحدثّة على مخصصات المادة (١٠٣)
من قانون الموازنة العامة، وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية
المعمول به، وحسب أسس وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين
المعتمدة.

د - يجوز التعيين على حساب رواتب الموظفين المنفكين عن
العمل بسبب الإعارة أو الإجازة الدراسية أو الإجازة بدون
راتب وعلاوات المرصودة مخصصاتها في المادتين
(١٠١، ١٠٢) بموجب عقد، شريطة عدم تجاوز مخصصات
تلك الوظيفة وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به وأسس
وقواعد انتقاء وتعيين الموظفين المعتمدة.

هـ - لا يجوز التعيين على مخصصات مواد النفقات الجارية في
قانون الموازنة العامة، باستثناء المجموعة (١٠٠) - الرواتب
والاجور والعلاوات).

المادة ٤- لا يجوز التعيين على أي وظيفة على حساب مخصصات المشاريع
الرأسمالية المادتين (٥٠١) و(٥٠٢) إذا شغرت خلال العام، ويتم
الغاء مخصصاتها المالية في موازنة العام الذي يليه.

المادة ٥- لا يجوز تعيين أي موظف على وظائف الفئة الرابعة من الأشخاص
الذين تنطبق عليهم شروط التعيين في الفئات الأولى والثانية والثالثة
المحددة بنظام الخدمة المدنية المعمول به.

محكمة العدل

المادة ٦- لا يجوز استعمال الوظائف المحدثة لغير الغايات التي احدثت من اجلها، ويجب التقيد بمسميات الوظائف المحدثة عند التعيين كما وردت في هذا النظام، واذا شغرت وظيفة وتستدعي حاجة الدائرة الى وظيفة ذات مسمى وظيفي مختلف فيجوز التعيين على هذه الوظيفة، شريطة الحصول على موافقة دائرة الموازنة العامة المسبقة على تغيير مسمى الوظيفة المعين عليها في جدول تشكيلات الوظائف للعام الذي يليه، وبما ينسجم وتعليمات وصف وتصنيف الوظائف الحكومية السارية المفعول.

المادة ٧- لا يجوز ترفيع الموظفين الدائمين الخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي على الوظائف الشاغرة الخاضعة لقانون التقاعد المدني او العكس.

المادة ٨- أ - لا يجوز ترفيع الموظف ليتقاضى راتبه من اصل درجة شاغرة ضمن فئته او في الفئة الاعلى او الادنى من فئته في حال عدم توفر الدرجة الشاغرة المباشرة التي يستحقها في الفئة التي يشغلها.

ب - لا يجوز ترفيع الموظف من الدرجة الاولى من الفئة الثانية الى الدرجة الاولى من الفئة الاولى ليتقاضى راتبه من اصل درجة خاصة من الفئة الاولى في حال عدم توفر درجة اولى شاغرة من الفئة الاولى.

المادة ٩- على الرغم مما ورد في المواد (٣) و(٦) و(٧) من هذا النظام فانه لا يجوز التعيين او الترفيع على أي وظيفة شغرت في (مجموعة الوظائف الاخرى) في الفئة الاولى، كما لا يجوز التعيين على أي وظيفة شغرت من وظائف (مجموعة اعمال العمليات المتنوعة) الواردة في وصف وتصنيف وظائف الفئة الرابعة، ولا يجوز اضافة أي مسمى وظيفي جديد عليها، وكذلك لا يجوز التعيين على أي وظيفة تشغر خلال العام لاي سبب من الاسباب من الدرجة الرابعة فاعلى في الفئات الاولى والثانية والثالثة على ان يتم الغائها على جدول تشكيلات الوظائف للعام الذي يليه.

المادة ١٠- أ - يستحق الموظف الزيادة السنوية بعد مرور سنة على تعيينه او ترفيعه او تعديل وضعه او آخر زيادة سنوية تقاضاها دون ان يكون لتاريخ منح الزيادة السنوية الاضافية او الزيادات السنوية المقررة بموجب احكام المادة (٤٠) من نظام الخدمة المدنية المعمول به، أي تأثير على استحقاق الزيادة السنوية اذا تم منحه ايا من تلك الزيادات في ذات الدرجة التي يشغلها.

ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، اذا تزامن موعد ترفيع الموظف مع موعد استحقاقه للزيادة السنوية فانه لا يجوز الجمع بين الزيادة السنوية والزيادة التي تطرأ على راتبه نتيجة الترفيع الى الدرجة الاعلى.

المادة ١١- تحدد الزيادة السنوية على الراتب الاساسي للموظف بعقد بما يماثله من الزيادات السنوية للموظفين الدائمين باستثناء الموظف بعقد الذي يتقاضى راتباً شاملاً لجميع العلاوات فيمنح الزيادة السنوية على النحو التالي:-

الراتب الإجمالي للعقد	الزيادة السنوية/ دينار
أقل من ٢٥٠ دينار	٥
٢٥٠-٤٩٩ دينار	٨
٥٠٠-٧٤٩ دينار	١٠
٧٥٠-٩٩٩ دينار	١٥
ما فوق ١٠٠٠ دينار	٢٠

المادة ١٢- للمرجع المختص صلاحية نقل الموظف من الفئة الاولى من وظيفة الى وظيفة أخرى ضمن المجموعة نفسها ومن مجموعة الى مجموعة أخرى بنفس الفئة، ونقل الموظف من الفئات الثانية والثالثة والرابعة ضمن المجموعة نفسها ومن مجموعة الى مجموعة أخرى من الفئة الواحدة بالمستوى نفسه وفقاً لتعليمات وصف وتصنيف الوظائف وشروط إشغالها.

هكذا من الأصل

المادة ١٣ - تسري أحكام هذا النظام على جميع الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة المستقلة الخاضعة لنظام الخدمة المدنية.

٢٠٠٦/٨/٢٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالوكالة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير الشؤون البلدية ووزير الداخلية بالوكالة نادر الظهيريات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير العدل ووزير العمل بالوكالة الدكتور عبد الشانبة	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس عزمي خريسات	وزير الصحة المهندس سعيد دروزة
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي
وزير تطوير القطاع العام ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة سالم الخزاعلة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد طاهر العالم
وزير الزراعة الدكتور عاكف الزعبي	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير التنمية السياسية ووزير الشؤون البرلمانية الدكتور صبري أربيجات
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير السياحة والآثار مخير نصار	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عمر الكردي

حكمة ابن الأصيل